في هذا القصد. فبغض النظر عن الاسباب والدوافع التي ادت الى الاشتباكات التي حصلت بين فصيلين من فصائل المقاومة في ٦/٢٨ في بعض المخيمات الفلسطينية في لبنان ، فان نتائجها ، ان تكررت ، ستصب الماء في طاحونة زعزعة الثقة بين الجماهير وفصائلها المقاتلة .

ان اضعاف القدرة الذاتية الفلسطينية اتخذ له الى جانب ذلك وسائل اخرى لخصها اسحق رابين الى مجلة « نيوزويك » الاميركية بقوله « في هذه المرحلة نحاول اغلاق الحدود بزرع الالغام واقامة الاسوار وبواسطة معدات الكترونية . وسوف نضرب المخربين في كل مكان وزمان ، في مراكز تجمعهم وقياداتهم وفي المخيمات » (ر.١.١. ٧/١) أي الخطة الشاملة المبادرة التي لا تنتظر قيام المقاومة بعملية كي ترد عليها انتقاميا وانما نقل الحرب الى الجانب الفلسطيني نفسه . وقد ترددت في الشهر الماضي انباء عن تفصيلات هذه الخطة الشاملة منها ما اوردته صحيفة «معاريف» الاسرائيلية عن الدعوة الى تشكيل فرق انتحارية من الاعضاء السابقين للقوات الخاصة للعمل على تصفية الفدائيين وقواعدهم في جنوب لبنان بطريقة سرية . (وكالات الانباء ٧/٨) . ومنها كذلك الحوار الذي دار في اسرائيل حول تشكيل هيئة خاصة لمحاربة الفدائيين ، فقد اوردت الاذاعة الاسرائيلية (٦/٢٩) ما يلي : « علمنا ان الحكومة ستجري نقاشا شاملا حول هذا الموضوع ، ونعلم ايضا ان ثمة نقاشا بين وجهتي نظر ، الاولى ان على الحكومة بكاملها ان تعالج قضية مكافحة الارهاب وتحديد سياسة لكل عملية ، وفي المقابل هناك وجهة نظر اخرى ترى تحديد سياسة معينة من قبل الحكومة على ان يترك التنفيذ لهيئة خاصة جديدة تركز جهودها لمحاربة الارهاب » .

ان اضعاف صاحب الحق الفلسطيني يوازيه خط آخر يسعى الى تقزيم الحقوق الفلسطينية وتعهيرها . والمحور الاساسي الذي يدور حوله هذا الخط هو ادخال النظام الاردني طرفا رئيسيا وربما وحيدا في معالجة القضية الفلسطينية . أكد اسحق رابين ذلك في مؤتمر قطري لزعماء الكتل وسكرتاري مجالس العمال وفروع حزب العمل في اسرائيل بقوله « انني مقتنع بأنه في ضوء ضرورة حل المشكلة [المشكلة الفلسطينية] وفي ضوء ضرورة اقامة اساس سياسي متين لمطالب اسرائيل ، فان الشريك الوحيد ، على الاقل الذي يمكن التوصل معه لحل هذه القضية ، هو النظام الاردني » (ر.١.١. ٧/١٥) كما أكد كيسنجر هذا الاتجاه قبل ذلك في مؤتمر صحافي عقده في القدس (٦/١٧) سئل فيه عن كيفية « حمل » الفلسطينيين على المفاوضات فأجاب « ان هناك خطوات عدة والخطوة الاولى هي عن طريق المفاوضات بين اسرائيل والاردن **بوصفه صاحب الخلفية التاريخية في القضية الفلسطينية** ، وموافقة مبدئية من جانب اسرائيل على البحث مع الاردن » . ان استحضار تاريخ علاقة النظام الاردني بالقضية الفلسطينية بجعل هدف تركيز القضية الفلسطينية بين ايدي هذا النظام معروفا كما ان النتائج تغدو متوقعة . ويبدو ان الولايات المتحدة مصممة حتى الان على هذا الاتجاه ، فالنظام الاردني لم يستنفد اغراضه بعد ضمن السياسة الاميركية في المنطقة ، وبالتأكيد فان الولايات المتحدة ستلعب ورقة هذا النظام حتى الشوط الاخير ، ولكي تكون الورقة رابحة فان الدعم الاميركي للنظام الاردني سيتخذ مجالات شتى عبر عنها البيان المشترك الاميركي ـ الاردني الذي صدر في ٦/١٨ في ختام زيارة نيكسون الى الاردن بالنص على انه « تم الاتفاق على تشكيل **لجنة اردنية ـ اميركية وعلى مستوى عال** لتتابع بصورة منتظمة ، وتشرف على مختلف مجالات التعاون بين الاردن والولايات المتحدة **في حقول التنمية الاقتصادية والتجارة والاستثمار والمساعدات العسكرية والشؤون العلمية والاجتماعية والثقافية** » .

ولقد حددت « فلسطين الثورة » (٦/١٩) احدى المهام الاساسية المطروحة امام القيادة الفلسطينية الجديدة بأنها « التصدي للمسألة الاردنية بوضوح وشجاعة ، فالنظام الاردني العميل لا زال يدعي تمثيله للشعب الفلسطيني ، ولا زال يقف بصلابة في وجه تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان ، ولا زال يزج بمناضلينا في سجونه ويمارس كل اصناف القمع والعنف ضد شعبنا ، وهذه قضايا لا بد من حسمها قبل الدخول في التفاصيل الاخرى الخاصة بالمسألة الاردنية » ، غير انه لا بد من ان يضاف الى ذلك ايضا انه ينبغي **فهم الدور الوظيفي للكيان الاردني** وتحديد موقف حاسم